



شواهد من العالم :

- هل ازدادت درجة عدم عدالة التوزيع على مستوى العالم ؟ للإجابة على هذا السؤال تم استخدام معلومات مسحية من مسوحات الدخل والإنفاق لعامي 1988 و 1993 لعينة من الدول ضمت 129 قطر تم تقسيمها إلى خمس أقاليم في العالم .
- يوضح الجدول التالي توزيع الدول على الأقاليم .



عدد الدول في عام 1993	عدد الدول في عام 1988	عدد الدول في العالمين	عدد الدول	الاقليم
16	1	13	30	أفريقيا
8	1	17	26	آسيا
1	5	22	28	أوروبا الشرقية
1	1	22	24	أوروبا الغربية
2	2	17	21	أمريكا اللاتينية
28	10	91	129	إجمالي



■ تضمنت العينة سبعة دول عربية هي الأردن وتونس والجزائر ومصر والمغرب، وموريتانيا ، واليمن حيث صنفت اليمن والأردن ضمن إقليم آسيا وحيث توفرت المعلومات لكل من اليمن وموريتانيا لعام 1993 .

■ لكل إقليم تم تقدير متوسط دخل العشيرات السكانية بالمكافئ الشرائي للدولار في كل قطر وتم ترتيب العشيرات لكل الأقطار داخل الإقليم حسب مستوى الدخل من الأدنى إلى الأغنى ، وكذلك الحال بالنسبة للعالم . وعلى هذا الأساس تم تقدير منحنيات لورنز لكل إقليم على حدة وللعالم لكل من السنتين تحت الدراسة .

■ حسب هذه التقديرات يوضح الجدول التالي متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في كل إقليم .



متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد حسب أقاليم العالم (دولار بالمكافئ الشرائي)

معدل النمو السنوي (%)	1993	1988	الإقليم
5.89	1757	1320	أفريقيا
8.57	2972	1970	آسيا
6.58-	4522	6355	أوروبا الشرقية
6.28	19952	14713	أوروبا الغربية
4.17	5923	4829	أمريكا اللاتينية
4.90	5642	4442	العالم



■ يتضح من الجدول أنه فيما عدا إقليم أوروبا الشرقية فقد سجلت كل الأقاليم الأخرى معدلا لنمو دخل الفرد فيما بين العامين . كذلك يمكن ملاحظة أن الهامش بين أغنى أقاليم العالم (أوروبا الغربية) وأفقر الأقاليم (أفريقيا) قد ظل كما هو حيث كان دخل الفرد في أوروبا الغربية ، وظل كما هو عليه ، يعادل 11 ضعفا دخل الفرد في أفريقيا .



■ على الرغم من ثبات العلاقة بين الفقراء والأغنياء على مستوى العالم إلا أن توزيع الدخل قد شهد اتجاهًا ملحوظًا نحو ازدياد درجة عدم عدالة التوزيع كما يقيسها معامل جيني . يوضح الجدول التالي تطورات توزيع الدخل حسب العينة المشتركة التي تضم 91 قطرًا .



معاملات جيني لأقاليم العالم (نسب مئوية)

التغير (نقاط مئوية)	1993	1988	الإقليم
4.5+	47.2	42.7	أفريقيا
5.9+	61.8	55.9	آسيا
20.8+	46.4	25.6	أوروبا الشرقية
0.5-	36.6	37.1	أوروبا الغربية
1.5-	55.6	57.1	أمريكا اللاتينية
3.2+	66.0	62.8	العالم

■ يلاحظ على هذه النتائج ما يلي :

← في عام 1988 كان إقليم أمريكا اللاتينية أكثر أقاليم العالم عدم عدالة في التوزيع (بمعامل جيني بلغ حوالي 57 في المائة) جاء بعده إقليم آسيا (56%) ثم إقليم أفريقيا (43%).

← في عام 1988 كان إقليم أوروبا الشرقية أكثر أقاليم العالم عدالة في التوزيع (بمعامل جيني بلغ حوالي 26%) جاء بعده إقليم أوروبا الغربية (37%).



← في عام 1993 أصبح إقليم آسيا أكثر أقاليم العالم عدم عدالة في التوزيع (بمعامل جيني بلغ حوالي 62%) بينما أصبح إقليم أوروبا الغربية أكثر أقاليم العالم عدالة في التوزيع (بمعامل جيني حوالي 37%).

← فيما بين العامين ساءت حالة توزيع الدخل في كل الأقاليم فيما عدا إقليم أوروبا الغربية والذي تحسنت فيه درجة عدم العدالة بطريقة هامشية وإقليم أمريكا اللاتينية حيث انخفض معامل جيني بحوالي 1.5 نقطة مئوية.

← في اقاليم العالم الأخرى كان اتجاه تدهور حالة توزيع الدخل بطريقة ملحوظة تفاوتت بين ادنى زيادة في معامل جيني بجوالي 4.5 نقطة مئوية لإقليم أفريقيا وأعلى زيادة في إقليم أوروبا الشرقية حيث ازداد معامل جيني بجوالي 21 نقطة مئوية .



← على مستوى العالم تفاقمت حالة توزيع الدخل كما يعبر عن ذلك ارتفاع معامل جيني من 62.8% عام 1988 إلى 66% عام 1993 .



شواهد من الدول العربية :

■ تتوفر ، من عدد من المصادر القطرية والدولية خصوصا تقارير البنك الدولي عن حالة الفقر ، معلومات لا غبار عليها عن توزيع الإنفاق في عدد من الدول العربية . هذا وقد أدرجت معظم هذه المعلومات في قاعدة المعلومات ذات النوعية الراقية .

■ عرفت المعلومات حول توزيع الدخل والإنفاق ذات النوعية الراقية بأنها تلك التي تستوفي الشروط التالية :



← أن تكون المعلومات حول توزيع الدخل والإنفاق مستندة إلى مشاهدات واقعية حول الأفراد من واقع مسومات الأسر .

← أن تكون المعلومات حول التوزيع شاملة في تغطيتها لجميع السكان وتكون ممثلة لهم .

← أن يكون الدخل أو الإنفاق شاملا لمختلف مصادر الدخل ومختلف الشرائح السكانية .



■ توفرت المعلومات لعدد من الدول العربية لسنوات بداية تسعينات القرن العشرين لكل من الأردن (1992) ، وتونس (1990) ، والجزائر (1988) ، والكويت (1986) ، والمغرب (1990) ، ومصر (1991) وموريتانيا (1988) .



■ يوضح الجدول التالي حالة توزيع الإنفاق لهذه الدول في بداية التسعينات
:



توزيع الدخل في الدول العربية لبداية التسعينات

معاملي جيني	أغنى 20٪	رابع أفقر 20٪	ثالث أفقر 20٪	ثاني أفقر 20٪	أفقر 20٪	الفوائض الدولية
33.2	44.4	21.1	15.5	11.4	7.6	الأردن 1992
37.0	46.3	22.1	15.3	10.4	5.9	تونس 1990
35.6	46.5	20.7	14.9	11.0	6.9	الجزائر 1988
37.3	45.2	21.9	15.3	10.8	6.7	الكويت 1986
36.1	46.3	21.7	15.0	10.5	6.6	المغرب 1990
29.4	41.1	21.4	16.3	12.5	8.7	مصر 1991
39.8	46.2	23.0	16.2	10.3	3.6	موريتانيا 1988

■ يمكن ملاحظة ما يلي :

← بالنظر إلى معامل جيني الذي يلخص حالة توزيع الإنفاق في الدول العربية يبلغ متوسط معامل جيني لدول العينة 35.49% مما يعني أن الدول العربية تتميز بدرجة متوسطة من عدم عدالة التوزيع .

← بلغت أعلى درجة لعدم عدالة التوزيع في موريتانيا بمعامل جيني حوالي 40% بينما بلغت أدنى درجة لعدم عدالة التوزيع حوالي 29% في مصر .

← جاءت كل من تونس والكويت في المرتبة الثانية لعدم عدالة التوزيع بمعامل جيني بلغ حوالي 37% تليهم المغرب بمعامل جيني 36% .

■ فيما يتعلق بأنصبة الشرائح السكانية يلاحظ ما يلي :

← أن أدنى نصيب لأفقر 20% من السكان قد كان في موريتانيا وبلغ حوالي 3.6 في المائة من إجمالي الإنفاق بينما كان أعلى نصيب لأفقر خمس من السكان في مصر وبلغ حوالي 9 في المائة من إجمالي الإنفاق , وتراوح نصيب أفقر خمس من السكان بين حوالي 6 في المائة (تونس) وحوالي 8 في المائة (الأردن) .



← أن أكبر نصيب لأغنى 20% من السكان قد سجل للجزائر وبلغ 46.5 في المائة من إجمالي الإنفاق تلتها كل من تونس والمغرب وموريتانيا بنصيب بلغ حوالي 46 في المائة بينما كان أدنى نصيب لهذا الخميس في مصر وبلغ 41 في المائة .



■ يوضح الجدول التالي حالة توزيع الإنفاق في الدول العربية في نهاية التسعينات.



توزيع الدخل في الدول العربية لنهاية التسعينات

معاملي جيني	أغنى 20٪	رابع أفقر 20٪	ثالث أفقر 20٪	ثاني أفقر 20٪	أفقر 20٪	الشوائم الداخلية
36.5	44.6	21.0	15.4	11.5	7.5	الأردن 1999
40.8	47.3	21.7	14.8	10.3	6.0	تونس 2003
39.8	47.7	23.4	14.8	9.0	5.1	سلطنة عمان 2000
35.1	43.1	21.6	15.8	11.7	7.7	الجزائر 2000
39.0	45.4	22.7	15.5	10.5	5.9	الكويت 1999
39.7	46.8	21.3	14.8	10.6	6.5	المغرب 2001
37.7	45.78	20.55	14.93	11.23	7.55	مصر 2000
36.0	45.6	22.0	15.4	10.8	6.2	موريتانيا 1999
34.4	42.0	22.3	16.3	12.0	7.3	اليمن 2002

■ يمكن ملاحظة ما يلي :

← بلغ متوسط معامل جيني لعينة الدول العربية 37.67% مما يعني أن الدول العربية ظلت تتميز بدرجة متوسطة من عدم عدالة التوزيع إلا أنه مقارنة ببداية التسعينات سجلت الدول العربية اتجاهها نحو ارتفاع درجة عدم عدالة التوزيع وذلك بمعدل للارتفاع السنوي بلغ حوالي 0.6 في المائة .

← سجلت أعلى درجة لعدم عدالة التوزيع لتونس بمعامل جيني بلغ 40.8%
جاء بعدها كل من سلطنة عمان (39.8%) والمغرب (39.7%)
والكويت (39%).

← سجلت أدنى درجة لعدم عدالة التوزيع في اليمن بمعامل جيني بلغ
34.4% تلتها الجزائر (35.1) ثم موريتانيا (36%).

■ فيما يتعلق بأنصبة الشرائح السكانية يلاحظ ما يلي :

← أن أدنى نصيب لأفقر خميس من السكان قد سجل لسلطنة عمان وبلغ حوالي 5 في المائة من إجمالي الإنفاق بينما كان أعلى نصيب لهذه الشريحة في الجزائر وبلغ حوالي 8 في المائة من إجمالي الإنفاق تلتها كل من مصر (7.55 في المائة) والأردن (7.5 في المائة) واليمن (7.3 في المائة) .

← أن أكبر نصيب لأغنى خميس من السكان قد سجل لسلطنة عمان وبلغ حوالي 48 في المائة من إجمالي الإنفاق تلتها تونس (47 في المائة) والمغرب (حوالي 47 في المائة) وكل من مصر وموريتانيا (حوالي 46 في المائة) والمغرب (حوالي 47 في المائة) وكل من مصر وموريتانيا (حوالي 46 في المائة) .

← سجل أدنى نصيب لهذا الخميس في اليمن وبلغ حوالي 42 في المائة جاء بعدها الجزائر بنصيب بلغ 43 في المائة ثم الأردن بنصيب بلغ 44.6 في المائة .

← بلغ متوسط نصيب أفقر خميس من السكان في الدول العربية حوالي 6.6 في المائة من إجمالي الإنفاق مقارنة بمتوسط نصيب لأغنى عشر من السكان بلغ حوالي 45.4 في المائة .



■ بمقارنة معلومات بداية التسعينات مع تلك لنهاية التسعينات يلاحظ أن درجة عدم عدالة التوزيع قد :



← ارتفعت في كل من الأردن (حيث سجل معامل جيني معدلا للارتفاع السنوي بلغ حوالي 1.34 في المائة) ، وتونس (0.75 في المائة) والكويت (0.34 في المائة) والمغرب (0.86 في المائة) ومصر (2.73 في المائة) .

← انخفضت في كل من الجزائر (حيث سجل معامل جيني معدلا للانخفاض السنوي بلغ حوالي 0.12 في المائة) ، وموريتانيا (0.92 في المائة) .